التنمية بين إشكالية تحديد المفهوم ومتطلبات الواقع

أ/ نور الدين روابنية
قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية
المركز الجامعي –سوق أهراس

الملخّص:

لقد شغل موضوع التنمية الفكر الإنساني منذ آماد بعيدة، وإن كان حديثا عمره يقاس بنحو ستة وستين سنة، أي بداية من نهاية الحرب العالمية الثانية، وبتطور الدراسات تبعا لتغير الظروف التاريخية، خضع مفهوم التنمية لسلسلة من التحولات حملت لنا في كل مرة دلالات جديدة، وهنا تولدت إشكالية مفادها أن هذا التطور للمفهوم إنما يعبر عن مراحل تاريخية للجغرافيا الغربية، ومن ثم فلا يمكن سحبه على الجغرافيا العربية لأنه يتناقض معها زمنيا، بمعنى أن تطور المفهوم يحكمه البعدان الجغرافي والزمني، فمتطلبات المرحلة التاريخية للجغرافيا (س) ليست نفسها في الجغرافيا (ص)، وعليه فليس من الحكمة استيراد المفاهيم، بل الواجب استنباتها جغرافيا مراعين في ذلك المعادلة الزمنية، وهذا يفرض علينا العودة إلى ذواتنا العذارى لنخصبها، فبين الولادة والتبني بون شاسع.

Résumé :

Pendant très longtemps, la pensée humaine ne cesse de prendre intérêt à la notion du développement. A la fin de la 2ème guerre mondiale, voilà environ soixante six ans, avec des études ininterrompues incitées par les circonstances historiques, le concept du développement a subi des changements tout en soulevant de nouvelles significations. Et la problématique qui supporte tel changement du concept dénote les diverses périodes historiques de la géographie occidentale et ne pourrait être liée à la géographie arabe à cause de leur inconsistance temporelle. En d'autre termes l'évolution de ce concept est lié aux dimensions géographiques et temporelles. Les exigences de la période historique de la géographie x est différente de la géographie y. Il serait moins sage d'importer tels concepts mais les créer depuis notre géographique serait plus convenable sans oublier l'équation temporelle qui nous oblige à regagner notre personne vierge afin de la féconder. Il existe un fossé immense entre donner naissance à quelque chose et son adoption.

المنارة للاستشارات

تمهيد:

إن مسألة التنمية اليوم يقدر عمرها بستة وستين سنة نظرا لكونها طرحت في نهاية الحرب العالمية الثانية كامتداد وصدى لإعادة إعمار أوروبا جراء ما لحقها من دمار وخراب جراء الحرب المذكورة آنفا، فلقد تشكلت في العقود التالية (1945–1980) من خلال الظواهر العالمية الحاسمة مثل المقاومات الوطنية ضد الاستعمار وظهور الحركات التحررية، الحرب الباردة والمواجهة بين النماذج السياسية الاقتصادية للتنمية بين الشرق والغرب وأخيرا التأثير المتعاظم والغامض للمنظمات العالمية المرتبطة أكثر أو أقل مباشرة بالأمم المتحدة([1]). وتبعا لكل المتغيرات السالفة وكذا المتغيرات المرحلية ، تطور مفهوم التنمية وتعددت دلالاته تبعا للايضافات المرحلية التي تضفى عليه، علما بأن المفاهيم " تتشكل مع تأخر في الزمن بالنسبة إلى ظهور الحوادث والممارسات"([2]).

والظاهر أن رحلة التطور المفهومي لن تعرف لها محطة نهائية بالنظر لتجدد حياة الإنسان وتطورها، وإذا كانت الحال هذه فهل من الحكمة أن يجهد ابن العالم النامي نفسه وراء مفاهيم معبرة عن بيئات مغايرة لبيئته وعاكسة للمستوى العمري للتطور الذي بلغته تلك البيئات؟ أم يشغل نفسه بمفاهيم معبرة عن المستوى العمري للتطور الخاص به، والتي يمكنها بحق استنطاق فظاءاته الاجتماعية الثقافية التاريخية.

تطور مفهوم التنمية:

برز أولا مفهوم التنمية الاقتصادية وكان ذلك عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وسواء تعلق الأمر بأوربا في تلك الحقبة أو بمجموع الدول المتحررة حينها وبعدها، فقد اختزل مفهوم التنمية إلى الدلالة على مجرد النمو الاقتصادي السريع، أي أنه يعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها، تتم على مستوى البنى الاقتصادية والتكنولوجية، فالمفهوم وقتئذ" على الرغم من ادعائه الشمول من خلال تعدد أشكال التنمية ومجالاتها السياسية والاقتصادية ...الخ، قد تم مبكرا استلابه من جانب علم الاقتصاد على حساب المجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية والإنسانية"([3]).

المنارة للاستشارات

وتبعا لهذا الاستلاب تحدد المؤشرات الاقتصادية، كدخل الفرد والدخل القومي وزيادة الإنتاج المادي وغيرها، لتكون معيار الحكم على درجة نمو هذا المجتمع أو ذاك علما بأن:" بلدان نامية عديدة شهدت معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه ومع ذلك مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستثمرت قطاعات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض والتعطل ([4]).

وبالنظر إلى كون هذه التنمية الاقتصادية، وما تسعى إليه من تحسين في الأوضاع المادية، تحتاج إلى عمالة ماهرة وإطارات فنية مقتدرة وهؤلاء جميعا بحاجة للصحة الجسمية والنفسية والمهنية وأوضاع أسرية مستقرة تبعا لكل هذه التلازمات ظهر مفهوم التنمية الاجتماعية.

إن ظهور هذا المفهوم يعبر عن إدراك المفكرين والدارسين واقتناعهم بحقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية إلى جانب وظيفتها الأساسية تؤدي وظيفة اجتماعية من حيث كونها تستهدف على المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، تماما مثلما أن التنمية الاجتماعية إلى جانب وظيفتها الأساسية تؤدي وظيفة اقتصادية لكونها تستهدف على المدى البعيد تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانات البشرية وهذا هو المدخل لتحقيق أقصى إنتاج مادي ([5]).

ونظرا لكون الحياة الإنسانية لا تقتصر على جملة العوامل الاقتصادية والاجتماعية فهناك الجوانب الثقافية والسياسية وغيرها دعت الضرورة لظهور مفهوم ثالث يعالج النقص الحاصل في المفهومين السابقين (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) وبناء على ذلك بدأ التوجه نحو التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة الإنسانية و " الشمولية تحث على مشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في السياسات التنموية والتنظيمية" ([6])، ذلك أننا إزاء مشروع واسع متكامل يمس جميع جنبات الحياة الإنسانية، والتعامل مع هكذا مشاريع يتطلب تظافر جميع الجهود الفاعلة، فالسفينة التي تشق البحر في يوم عاصف لا تتوقف سلامتها على مدى حنكة وخبرة الربان ومهارة مساعديه، بل السلامة منوطة كذلك بمدى وعي المسافرين وانضباطهم والتزامهم بالتعليمات..

المنارة للاستشارات

وقد مرت الجزائر بنموذج التنمية الشاملة خلال فترة السبعينات ايام الثورات الثلاث (الصناعية، الزراعية والثقافية) وشاهدنا كيف أن التنمية يومها بنهض بعبئها جميع الفئات الشعبية من خلال الحملات التطوعية والتوعوية المختلفة، وإن على المستوى الظاهر.

وأمام حداثة الاستقلال ونقص الخبرة الفنية والإمكانات التكنولوجية، وجدت الجزائر نفسها وباقي دول العالم النامي بحاجة إلى نوع من الانفتاح على الغرب المصنع، انفتاح ترتب عليه اندماج متعاظم في النظام الرأسمالي العالمي من موقع تابع ومستغل عبر آليات متعددة، وأمام هذا الخطر الذي يتهدد التنمية الوطنية دعت الحاجة والضرورة القومية إلى ظهور مفهوم التنمية المستقلة ليحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكل صوره وأبعاده، وليؤكد على الأبعاد الذاتية للتنمية([7]).

ولكن هذا الحلم، حلم التنمية المستقلة، لم يلق سبيله إلى التفعيل والتجسيد على أرض الواقع في معظم دول العالم النامي، خصوصا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك دولة الاتحاد السوفياتي بعد أن عصفت بها رياح الكلاسنوست والبيروسترويكا، فعادت الدول النامية صاغرة لترمي نفسها في أحضان مراكز النظام الرأسمالي العالمي، وبدلا من عملية فك الارتباط، راحت تعمل على توثيق الارتباط واسترضاء الغرب طلبا للمساعدة.

ولعل آخر المفاهيم الواردة في سلسلة التطورات هذه هو مفهوم التنمية المستدامة، وحسب التعريف المقترح في سنة 1987 من قبل اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية في تقرير " براندت لاند"([8])، فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الحاضرة دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للاستجابة لحاجاتها. وجملة الدواعي التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم الجديد (التنمية المستدامة) تتلخص في الأوضاع الإستعجالية في مختلف الجوانب الايكولوجية والاجتماعية (كالتغيرات المناخية، تراجع وتناقص الموارد الطبيعية، خاصة النفطية، الكوارث الطبيعية والصناعية المتزايدة، النمو الديمغرافي، تباعد الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية...الخ). فالتنمية المستدامة في بعدها الزمني تعني أن لنا الحق في استعمال موارد الأرض ولكن الواجب يحتم علينا ضمان البقاء والاستمرار للأجيال القادمة.

المنارة للاستشارات

أما في بعدها القضائي (المجالي) فنعني أن كل إنسان عنده نفس الحق في موارد الأرض (مبدأ شمول المنافع). وللتذكير فإن أول مرة يظهر فيها مفهوم التنمية المستدامة كان في التقرير المعنون" الإستراتيجية العالمية من أجل المحافظة " الذي صدر عن الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة سنة 1980 وقد كرس المفهوم بعد ذلك سنة 87 ثم في قمة الأرض الثانية في ريودجانيرو سنة 1992 ثم في ندوة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية في كيوتو سنة 1997 ثم في قمة جوهانسبورغ سنة 2002 للمحافظة على الموارد الطبيعية وتنوع الأحياء([9]).

وآخر هذه القمم كان في دافوس المنعقد ما بين 27 إلى31 جانفي 2010 تحت عنوان "تحسين حالة الكوكب" وقد تم في إطار هذا الموضوع معالجة" تعزيز المساعدة الاجتماعية والتحسن الاقتصادي" وتخفيف المخاطر" و"ضمان التنمية المستدامة"و" تحسين الأمن" وهي في مجملها تمثل اختياراتنا الجوهرية بخصوص التنمية منذ عقود وتتأكد حاجتنا إليها يوما بعد يوم([10]).

وبالنظر لكون هذه التنمية تستهدف الإنسان في حاضره ومستقبله، فلابد أن يكون الإنسان هو الفاعل المركزي في تحريك دواليبها، فهي تنمية بالإنسان وللإنسان، منه وإليه، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية البشرية كمكمل ورديف للتنمية المستدامة، وليعيد الاعتبار للبعد الإنسان في أي عملية تنموية، ذلك أن البشر هم هدف التنمية ووسيلتها.

وفي ختام هذه المحصلة للتطور المفهومي لمصطلح التنمية، ينبغي التنبيه إلى أن هذا المنطق الكرنولوجي ليس محل اتفاق بين جميع الدارسين والباحثين، فهناك من يدمج ويجمع بين التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة على اعتبار أن الاجتماع الإنساني كل متكامل باقتصاده وسياسته وثقافته وغيرها([11]). كما أن هناك من لم ير فرقا بين التنمية الشاملة والتنمية المستقلة، رغم كون هذا المفهوم الأخير قد حظي باهتمام كبير لدرجة أن بعض الهيئات الأكاديمية قد خصصت له ندوات وملتقيات خاصة به للتعمق في دراسته والوقوف على أبعاده([12]).

المنارة للاستشارات

والذين لم يفرقوا بين مفهومي التنمية الشاملة والتنمية المستقلة، انطلقوا من قاعدة أن الدول الحديثة العهد بالاستقلال حين تبنت خيار التنمية الشاملة كان رأس أهدافها وأولوياتها تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي بعد أن تحقق لهم الاستقلال العسكري، ومن ثم كان هدف التنمية فك الارتباط مع مراكز النظام الرأسمالي الامبريالي. وسبقت الإشارة إلى أن هناك من يجعل التنمية البشرية رديفا ومكملا للتنمية المستديمة أو العكس، ونقطة الاتفاق الوحيدة بين الدارسين في هذا الشأن أن رحلة التطور المفهومي لمصطلح التنمية بدأ في أولها داخل الإطار الاقتصادي ثم توالت التداركات لتلاقي النقص الحاصل والقصور البين في حصر الدلالة التنموية وحصرها على البعد الاقتصادي فقط.

متاهة المفاهيم:

تماما كما نسلم بأن الحياة في تطور مستمر وتبعا لذلك تكون تراكمية المعارف الإنسانية، فإننا نسلم بأن أفكار الإنسان في تجدد وهو بصدد اكتشاف الجديد يوما بعد يوم، وما المفاهيم التي يعبر بها الإنسان عن أفكاره إلا أجساد تتمظهر فيها مختلف الرؤى وتتجلى للعيان كاشفة ما انطوت عليه من مدلولات تمس جميع جنبات الحياة.

وانطلاقا من ذلك نؤمن بأن حركية الفكر الإنساني وتبعا له حركية التجدد المفاهيمي لن تتوقف عند حد إلى أن تستنفذ حياة الإنسان في هذا الوجود. فبعد انطلاقنا من التنمية الاقتصادية فالتنمية الاجتماعية ثم التنمية الشاملة وتحولنا بعدها إلى التنمية المستقلة وانتهاء اليوم _ فقط_ عند التنمية المستدامة، سنكون مخطئين إذا اعتقدنا أن رحلة المسار والتطور المفاهيمي لمدلولات التنمية قد حطت رحالها عند التنمية المستدامة، ففي الغد القريب سيفاجئنا الفكر الإنساني بمفاهيم أخرى لمدلولات جديدة تبعا لمتغيرات الحياة المتجددة. وإذا كان هذا التنوع والتجدد في المفاهيم _ في البيئات الغربية_ يعكس في كل مرة المرحلة التاريخية التي يعيشها الإنسان الغربي ومستوى التطور الذي بلغه، فالأمر عندنا ليس كذلك، فمن المسلم به لدى كل الدارسين أننا والغرب لا نعيش المرحلة التاريخية نفسها، وأن المستوى العمري للتطور لدينا متخلف بقرون عن نظيره في الغرب، ومن ثم فمجارات الغرب في هذا التطور المفاهيمي ومحاولة تجسيده في الواقع هي مجانبة

المنارة للاستشارات

للمنطق السليم وقفز على المراحل غير مضمون العواقب. هذا من جهة ومن جهة ثانية فنحن لا نكاد نستوعب المفهوم الجديد لنحاول تجسيده في الواقع حتى تطالعنا الدوائر العلمية والفكرية في الغرب بمفهوم جديد ذي مدلولات مغايرة، فنسعى من جديد لاهثين وراء إدراك المضامين الجديدة للمفهوم الوليد وهكذا دواليك، ومثلنا في هذا كالجاري وراء السراب حتى إذا ما جاءه لم يجده شيئا، ثم يتراء له السراب في مكان آخر فيحاول إدراكه، وفي كل مرة لا يجد مبتغاه ويظل على هذه الحال حتى يهلك غير محقق مراده.

ومن جهة ثالثة فإن" الجري وراء المفاهيم الحديثة والتقيد بمضامينها يحرمنا حق الانتفاع بقدراتنا وطاقاتنا ليبقينا على الدوام تبعا للغرب... ويجعلنا دوما في فلك الغرب خاضعين لثنائية المتقدم والمتخلف، المتبوع والتابع، المركز والهامش"([13]). وأخطر ما في هذا اللهث وراء الغرب ومفاهيمه المستحدثة أننا نكون كمثل العداء المبتدئ الذي يحاول مسابقة عداء محترف، فظن _جهلا منه_ أنه بشيء من التصميم وبذل أقصى الطاقة يمكن أن يجاري منافسه، وغاية ما يمكن أن يفعله أن يحرق طاقته الكامنة في أقصر وقت وبعد أن يعطي لا يستبقي شيئا يجد نفسه مجبرا على التوقف والانسحاب من مضمار المسابقة. كذلك فإن مجاراتنا للغرب في مفاهيم مستحدثة _مع التأكيد أنها معبرة عن المستوى العمري لتطوره_ نكون كمثل الطفل الذي سمع عن مرحلة الشباب أو الكهولة فظن أنه بمجرد فهم خصائص هاتين المرحلتين يمكنه أن يتمثلهما في حياته وبالتالي يدرك مرحلة الشباب أو الكهولة قبل الأوان وهذا عين الضلال!! وخوفا من أن يصدق علينا هذا المثال فنحن مطالبون بمراجعة دقيقة وواعية لحال أمتنا بخصوص موضوع التنمية، مراجعة تأخذ في الحسبان متغير الزمن الجغرافيا، فنحدد بدقة متناهية المرحلة العمرية التي نحن فيها فلا نتجاوزها ولا نتخلف عنها، وننظر بعمق في متطلباتها واحتياجاتها الضرورية، ثم نطابقها مع تمنحه الجغرافيا من إمكانات وموارد يمكن إستغلالها والانتفاع منها في المرحلة الراهنة، وجغرافية التنمية([14]) لا تقف عند حدود سطح الأرض وما حواه باطنها، بل تتجاوز ذلك للامتدادات الاقليمية وما يمكن أن تنتجه من شبكات علائقية على مختلف الأصعدة الاقتصادية منها والثقافية والسياسية وغيرها.

المنارة للاستشارات

إن كل أمة راشدة واعية لا تشغل نفسها بالأسماء عن المسميات، ولا بالمظاهر عن المخابر، ومن هنا فجوهر الذي يعنينا هو حقيقة التنمية وليس أسماءها أو الاشتغال بتحديد مفاهيمها، فقديما قال علماء الأصول وفقهاء الإسلام لا مشاحة في الاصطلاح ([15])، فسواء أطلقنا لفظة التنمية الشاملة أو المتكاملة أو المستقلة أو المستدامة فالأمر سيان ما دام التوجه ينزع نحو الارتقاء بالإنسان وتعمير الأرض وإصلاحها.

إن التنمية التي ننشدها تبذر وتستنبت في أرضنا فنتعهدها ونرعاها في مختلف أدوارها، فنعرف بذلك جميع متطلباتها واحتياجاتها، ما يصلحها وما يفسدها وليست ثمرة مستنبتة في غير أرضنا تستورد لنا معدلة جينيا، وغاية ما تصلح له الاستهلاك، أما القابلية للنماء والتطور والزيادة فمطلب غير وارد في وصفتها التي خط أهدافها فكر الهيمنة للنظام الرأسمالي العالمي. إن هذه التنمية التي يمكن أن نصلح بها أحوالنا، هي تنمية يضع بنيتها المعرفية ويرسم طريقها ويحدد معالمها ضمائر واعية متفتحة، واعية بذواتها الأصيلة، متفتحة على بدع العصر ومنجزاته الجديدة.

التنمية والعودة إلى الذات:

إن أمتنا اليوم أحوج ما تكون إلى عودة إلى الذات، عودة لا تعني بحال من الأحوال الانطواء على النفس والانكفاء على الذات، وإن كان منطلقها فك الارتباط مع الخارج ودوائر الاستكبار والهيمنة الغربية. والعودة إلى الذات التي نتحدث عنها، لا تعني الالتفات إلى الماضي واستدبار الحاضر، عودة لا تعني التغني بأمجاد الأسلاف والوقوف على أطلالهم، مثل هذه العودة يمجها كل صاحب ذوق سليم وكل مفكر حر يتشوف لمستقبل زاهر لأمته، ولعل الأستاذ المرحوم **علي شريعتي** قد أصاب كبد الحقيقة حين نعت مثل تلك العودة بأبشع الأوصاف والنعوم حين قال :" إذا عدت إلى الذات القومية، فإنني سوف أسقط فريسة للعرقية والفاشية والجاهلية القومية، وهذه عودة رجعية"([16]). إن الذات التي نرغب في العودة إليها ونأمل _ بل نوقن_ أن تنتشلنا من الهوة السحيقة التي تردينا فيها، ليس تلك الذات العتيقة القائمة على طبيعة الجنس أو العرق أو الأعراف والتي لا تستهدي بنور العلم، وإنما نعني بها تلك الروح الخلاقة التي نفخت في عظامنا النخرة ذات حين

المنارة للاستشارات

من الزمن فحولت الأعراب المتوحشين ساكن الخيم إلى سادة يحكمون العالم وتنصاع لكلمتهم الأمم.

متطلبات العودة إلى الذات:

إن الرحلة إلى الذات أو العودة إليها عملية غير مأمونة العواقب إذا لم نحصنها بما تفتقر إليه من إيقاظ للهمم وتجديد للوعي، ذلك أن ضمائرنا اليوم تشكوا من حالة الاغتراب عن الواقع، تقف مشدوهة لتبصر قطار الزمن كيف يسير بوتيرة جد متسارعة وهي التي كانت قد غادرته منذ أكثر من خمسة قرون. إن من يغيب عن الوجود لبضعة أسابيع أو أشهر بفعل عامل مرضي يحتاج إلى جهد كبير بعد يقضته لكي يستوعب الحدث ويفهم الحياة من حوله ليجدد مسيرته فيها. أما من يغيب عن الوجود لبضعة قرون وبفعل داء عضال كالجهل، فهو محتاج إلى صعقة كهربائية تعيد الحيوية والنشاط لجهازه المركزي، قلبه الفاعل، وهذه الصعقة الكهربائية ليست إلا وخزة بل وخزات قوية توقض ضميره الغائب وتجدد وعيه بنفسه وبالحياة من حوله، وعيه الذي أصيب بـــ:" القصور الذاتي ولديه الاستعداد للحيرة والارتباك ولاسيما حين يتعامل مع معطيات معقدة"([17]). وكما كانت الحاجة ملحة إلى فهم دقيق لمعنى العودة إلى الذات، كذلك فغن فهم المعنى المقصود من تجديد الوعي ضروري ومكمل للفهم الأول وكلاهما مفتقر للآخر، فتجديد الوعي الذي ننشده يعني "السعي المستمر إلى اكتشاف توازنات جديدة داخل فكرنا وثقافتنا بما يدعم وجودنا القيمي، وبما يعزز فاعليتنا وأدائنا في طريق النهوض الشامل"([18])، ومن وجه آخر فتجديد الوعي هو:" محاولة فهم الظروف الجديدة التي أوجدها التقدم العلمي والتقني وفهم التحديات الجديدة الناشئة عنه، والاستجابة الراشدة إليها"([19]). ومثل هذا الوعي مفتقر إلى دعامة تسنده، فلا يحتار ولا يرتبك أمام المعطيات المعقدة لواقعنا المعاصر، وليس إلا الايمان الراسخ أن يشد إزر هذا الوعي ويفجر فيه طاقته الكامنة ويستنهض فيه روح الإبداع، وبذلك تحدث المعجزة، تلك المعجزة التي حولت فجأة جلف الصحراء إلى فنان مبدع يختطط لنا أعظم لوحات الحضارة الإنسانية. هذا الإيمان هو ذاته المركب الكيماوي الحيوي الذي تحدث عنه مالك بن نبي منعتا إياه بـــ:" مركب الحضارة" أي العامل الذي يؤثر في مزج العناصر الثلاثة (الإنسان، التراب، الوقت)، ومن

المنارة للاستشارات

خلال هذا التفاعل الحيوي يكون الناتج الحضاري([20]). إن العودة إلى الذات تستدعي تجديد الوعي، وهذا الأخير يحتاج إلى الإيمان الذي يحدث الإعجاز في شخصية الإنسان، والمعجزة المتولدة عن الوعي والإيمان تمنحنا الطاقة التي "تستبدل الجمود فجأة إلى حركة والجهل إلى وعي، وهذا الانحطاط الذي دام بضعة قرون إلى بعث وحركة ونهضة تؤدي إلى ما يشبه القيامة"([21]).

إن العودة إلى الذات القائمة على وعي أصيل متجدد هي الكفيلة بأن تعيد قطار التنمية في مجتمعاتنا إلى جادة الطريق –وضعه على سكته– بعد طول انحراف عمر قرونا، وسيتكفل الإيمان بدفع القاطرة وتحريكها إلى الأمام بقوة، فنخرج بذلك من زمن الغياب، زمن التخلف، إلى زمن الوجود والتقدم. وتماما مثلما كانت الأخلاق البروتستانية هي محرك الروح الرأسمالية، سيكون الإيمان والأخلاق الإسلامية هما محركا التنمية الحضارية في مجتمعاتنا، وهي عين ما أراد الرئيس **مهاتير محمد** أن يفهمه للعالم الإسلامي، وأن يجسده على أرض الواقع في الدولة الماليزية.

هذا بعض ما تتطلبه العودة إلى الذات على المستوى الفكري، أما على المستوى الفعلي فإن العودة الحق إلى الذات تستدعي ترجمة ذلك الوعي إلى جهود تبذل _وبقوة_ لتحريك التراب بسواعد الإنسان، الإنسان المستنبت في تلك الأرض آخذين في الحسبان معادلة الزمن، فدون تحديد دقيق للمرحلة الزمنية التي نتحرك فيها، والمرحلة الزمنية التي نتوجه إليها، قد نظل عن المقصد وبدل أن ننتج للحاضر المستقبلي، ننتج للماضي المستدبر، وبدل أن نخطو على الأمام نرجع القهقرى، وحين يعود الإنسان للتراب الذي استنبت فيه، ويتحرك التراب بسواعد الإنسان الذي ينتسب إليه، نكون بذلك قد أسسنا لثورة الاعتماد على الذات، لبناء الذات، الذات المستقلة الفاعلة في تاريخها المتحرك، فتبدأ بذلك رحلة العودة إلى الشهود الحضاري.

فقه الاعتماد على الذات:

ينبغي أن يكون واضحا منذ البدء، أننا حين نركب قطار العودة إلى الذات، وتتحرك القاطرة بالاعتماد على الذات، فإننا نصرح بأن عملية التنمية في جوهرها فعل استقلالي،

المنارة للاستشارات

يقوم على تفعيل البعد الداخلي _الجواني_ ([22])، وهذا لا يعني بحال من الأحوال إنكفائية الذات على نفسها والتوجس من الآخر _البراني_ فمثل هذا النزوع الواعي نحو تفعيل البعد الداخلي يهدف من جهة أخرى إلى قلب ثنائية " المركز والهامش"، فبدل من أن تكون ذواتنا محيطا تدور في فلك الآخر، تصبح ذواتنا مراكز مستقلة تتفاعل إيجابيا مع الآخر الموجود في محيطها، وثنائية " المركز والمحيط " المقلوبة، التي نطرحها هنا لا تقوم على مبدأ التبعية، فنحن لا نملك أسبابها، وحتى لو امتلكنا أسبابها فهي ليست لنا بمطمح نروم الوصول إليه، لأن هذا يتناقض مع نظرتنا للوجود القائم على الفعل التحرري.

إن فقه الاعتماد على الذات للنهوض بالذات مع التفاعل مع الآخر تفاعلا إيجابيا واعيا جسدته التجربة "الغاندية" التي قامت على مبدأ (SWADESHI) (الداخلية / النمو الداخلي)، بالتوازي مع مبدأ (SARVODAYA) (تحسين الأوضاع الاجتماعية للكل)، حيث كان التفكير الغاندي منصبا جملة أهداف يمكن إيجازها على النحو التالي: ([23])

-تفعيل جهود كل أفراد الأمة، فالكل مجبر على بذل الجهد لتحصيل الضروري بطريقة مستقلة.

-إنتاج وتحصيل الضروري الذي لا استغناء عنه من أجل تفادي الاستغلال.

-الاعتماد على الصناعة الوطنية التي لا تخل بفرص العمل، والحد من التأثيرات البيروقراطية.

-التجارة الخارجية تخصص للحصول على المنافع المقدرة بأنها ضرورية والتي لا يمكن إنتاجها في إطار الأمة.

إن الاعتماد على الذات يستدعي ممن ينتهجه _ من الأمم_ كخيار استراتيجي أن يعيد النظر في تحديد الأولويات الاقتصادية من أجل إنتاج المنافع المفيدة لمجموع السكان، وهذا أولى من الاعتماد على التجارة الخارجية من أجل استيراد منافع استهلاكية لا ينتفع منها إلا الأقلية، وفي الوقت نفسه فهو يطرح الرقابة الديمقراطية شرطا أساسيا على جميع العمليات التنموية، ودونه يصبح الاعتماد على الذات مجرد شعار يرفع([24]).

المنارة للاستشارات

كذلك فإن الاعتماد على الذات يحدث تنوعا تنمويا يرفض محاكاة النماذج المستوردة ويضع بذلك حدا لثنائية (المركز/ المحيط): فالمحيط يتحول إلى عدد من المراكز التي لا ترتبط بأحد، وفي مقابل هذا التحرر من هيمنة المركز، فالاعتماد على الذات يشجع التضامن مع من هو في نفس المستوى في داخل البلاد أو على المستوى العالمي، وبهذا فمبدأ الاعتماد على الذات ينمي قدرة دفاع البلاد فيمكنها من الصمود في وجه الضغوطات الخارجية من خلال لا مركزية الاقتصاد، ويجعل من الصعب الاعتداء العسكري الذي يسعى لضرب مركز ما([25])، (المركز الذي كان قبل الاعتماد على الذات محيطا).

الاعتماد على الذات والمشاركة الجماعية: سبقت الإشارة إلى أن الجري وراء المفاهيم الحديثة والتقيد بمضامينها يحرمنا حق الانتفاع بقدراتنا وطاقاتنا ليبقينا على الدوام تبعا للغرب، ولذلك فإن من تمام الاعتماد على الذات كفعل تحرري، أن نستقل بإنتاج مفاهيمنا الخاصة والقادرة على إستنطاق فضاءاتنا الاجتماعية الثقافية التاريخية، وهذا الاستقلال المفاهيمي هو محصلة ليقظة عالم الأفكار ونشاطه في عالم الأشياء بفعل حركية عالم الأشخاص في جغرافيتنا المغايرة لتلك القائمة في الغرب. ولو افترضنا أننا اخترنا من بين المفاهيم الرائجة، مفهوم التنمية الشاملة، علما بأن التنمية كمفردة لديها تأصيلها الصرفي في لغتنا العربية وأن من بين دلالات هذه المفردة الشمول والاستقلال بمعنى أنها فعل شامل ومستقل([26])، فإن مدلول الشمولية لا يتوجه إلى تغطية كل المجالات التي تشملها العملية التنموية فحسب، بل من تمام مدلولها شمولية المشاركة من قبل الفاعلين الاجتماعيين([27])، وهذا ينسحب على جميع منظمات المجتمع المدني بمدلولاتها الواسعة، بل أبعد من ذلك فشمولية العملية التنموية تستدعي إشراك كل فرد قادر على العطاء والمساهمة الإيجابية، وإذا ما تحققت الاستفادة من جهد كل فرد فلا يمكن الخوف على المجتمع من الفاقة والخصاصة، وحتما ستتحرك عجلة التنمية فيه لتنقله من ذيل الحضارة ومؤخرتها لتتقدم به أشواطا توشك أن تلحقه بركب الأمم المتقدمة.

إن المشاركة الإيجابية من قبل كل الأفراد والجماعات الاجتماعية تبقى رهينة تحقق شيئين، أحدهما من جهة الفاعلين الاجتماعيين، ونعني به درجة الوعي عندهم، وثانيهما يتعلق بالأجواء السياسية السائدة في البلاد ومدى توفر هامش الحريات، ذلك أن "قدرة

المنارة للاستشارات

المجتمعات على التطور والنماء تعتمد إلى درجة كبيرة على مستوى وعي الأفراد والجماعات بحقوقهم وواجباتهم، فإن هذه القدرة تتمثل من الناحية العملية بتحقيق القدر الأكبر من مشاركة الناس في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بشؤون حياتهم وتؤثر فيها، كما تتمثل في توافر الضمانات لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"([28]). ولسنا بحاجة هنا إلى كبير عناء لنكشف عن خطورة غياب أو تغييب مشاركة الفاعلين الاجتماعيين، فيكفي أن نمسح جغرافية الوطن العربي –دون كبير تركيز– ليتضح لنا بجلاء حالة الاغتراب التي يعيشها الفرد العربي، اغتراب يشعره بالتضاؤل حتى الفناء، ومن ثم يدفعه إلى الجمود بدل الحركة والانكفاء على الذات، وفي الحقيقة فهذا الانكفاء ما هو إلا تجميع للضغط وتركيز له حتى وإذا جاوز مداه انفجر براكين من الغضب وانطلق بقوة وسرعة " التسونامي" يحطم كل متصلب أمامه وهذا عين ما يحدث في الوطن العربي اليوم من ثورات إرادة الحيات.

خلاصة:

ما يمكن أن نستخلصه في خاتمة هذه الورقة البحثية، أن تغييب المعادلة الزمنية وعدم اعتبارها في أي عملية نهوض خطأ جسيم، وأن مستوى التطور الذي تعيشه البلاد الغربية إنما يعبر عن مرحلة تاريخية خاصة بها ليست هي نفسها عندنا، وأن التطور المفاهيمي مرتبط آليا وزمنيا ببيئاته، ومن ثم فإن المفاهيم المستوردة لن تكون فاعلة في واقع الحياة إلا في بيئات مشابهة لتلك التي استوردت منها، وهذا بعيدا عما يمكن أن تكون هذه المفاهيم مشحونة به من قيم ثقافية تعكس حضارة الوطن الأم. ومن هنا فإن المنطق السليم يحتم علينا العودة إلى ذواتنا –في غير انغلاق– فنستفزها لتنتج أفكارا أصيلة تحمل سيمات الجغرافيا وتعبر عن المرحلة التاريخية المناسبة، فإذا أضفنا لهذا استنهاض همم الكل، واستشعر الكل روح المسؤولية، بعد تهيئة الفضاء التشاركي، والإيمان بكرامة الإنسان ودوره في صناعة التاريخ، عندها فقط نكون قد استجمعنا متطلبات الإقلاع التاريخي نحو الشهود الحضاري، وإلا فسنبقى نراوح في أمكنتنا، والمراوحة هنا عودة للوراء وسبيل للفناء.

المنارة للاستشارات

الهوامش:

[1] -Jean Copains- Sociologie du développement- 2eme édition, Armand colin paris 2010, p10

[2]-Maryse Brimont Mackowiak- le développement local global et la participation des acteurs économiques et sociaux , article Hormathan, p205.2010.

[3]– نصر عارف_ مفهوم التنمية :"إعادة الاعتبار للإنسان_ موقع إسلام أون لاين 31. 01. 2010 ص 1.

[4]– إبراهيم العيسوي_ التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر 2000، ط1، ص14.

[5]– أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم – التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان– المكتب الجامعي الحديث، مصر 2009، ص 10.

[6] -Maryse Brement – Mackowiak - op,cit,p206.

[7]– نصر عارف ، المرجع السابق، ص2.

[8]–براندت لاند (اسم وزيرة أولى نرويجية سابقة وقد شغلت رئيسا للجنة العالمية للتنمية والبيئة).

[9] -Développement durable : article de wikipédia, l'encyclopédie(I) libre.pp (1-4).2011

[10] -Moez Fekih – confirme le bien fondé de nos chois de développement, webmanageronter. com.,15/02/2010, 07 :18

[11]–إبراهيم حسن– دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، د.ط، دار المعرفة، مصر 1990، ص70.

[12]– أنظر كتاب " التنمية المستقلة في الوطن العربي" ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، جانفي 1987.

[13]– نصر عارف، مرجع سابق.

[14]– أحمد محمد عبد العال، دراسة في جغرافية التنمية، رسالة دكتوراه كلية الآداب جامعة المنية مصر 1987، ص9.

[15]– أنظر في هذا، روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي، الرياض،1399هـ، ص 177، والمستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي، بيروت، 1413هـ، ص23، والموافقات في أصول الفقه للإمام الشاطبي، ج5، بيروت، د–س، ص193.

[16]– علي شريعتي، العودة إلى الذات، ترجمة ابراهيم دسوقي شتى، دار الأمير بيروت، لبنان 1426هـ2006، ط1، ص46.

المنارة للاستشارات

[17]– عبد الكريم بكار، تجديد الوعي، دار القلم دمشق، 1421هـ، 2000، ط1، ص06.

[18]– نفس المرجع، ص5.

[19]– نفس المرجع ، ص5.

[20]– مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، وعمر كامل مسقاوي، دار الفكر، سوريا دمشق، 1406هـ 1986، الطبعة الثانية، ص46.

[21]– علي شريعتي، مرجع سابق، ص51.

[22]– الذات والآخر، الجواني والبراني، من مقال لنصر عارف، مرجع سابق.

[23] –Gilbert Rist, le développement, histoire d'une croyance occidentale , 3ème édition, revue et augmentée , presse de science Po. Paris , 2007, pp 220-221.

[24] -Ibid , p 238.

[25] -Ibid , p 239.

[26]– نصر عارف، مرجع سابق.

[27]- Maryse Brimont_Mackowiak, Le développement local globale et la participation des acteurs économiques et sociaux, article Harmathan, 2010, p205

[28]– أحمد يوسف أحمد وآخرون، متطلبات الإصلاح في العالم العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان الأردن، 2006، ط1 ، ص143.

المنارة للاستشارات